

# «الشال»: لا نستبعد احتمال اختراق الأنظمة الجديدة للبورصة



## 3795,3 مليون دينار قيمة تداولات قطاع العقار المتوقعة بنهاية 2012

أشار تقرير الشال الاقتصادي إلى أن بيعوات شهر أبريل 2012 المتعلقة بسوق العقار المحلي لو علت لتصبح على أساس الشهر بكامله، بلغت نحو 372,9 مليون دينار، بارتفاع في السيولة قاربت نسبتة 35,1٪، مقارنة بشهر مارس 2012، الذي بلغت قيمة بيعواته 275,9 مليون دينار، بينما انخفضت قيمة بيعوات شهر أبريل 2012 بنسبة 15,6٪، مقارنة بقيمة بيعوات شهر أبريل 2011، التي كانت قد بلغت 441,6 مليون دينار، وتوزعت بيعوات الشهر على الفئات بنسبة 47,2٪ للسكن الخاص و 46,2٪ للسكن الاستثماري و 6,6٪ للتجاري، بينما كانت بيعوات أبريل 2011 موزعة على النحو التالي: 55,1٪ للسكن الخاص و 33,8٪ للسكن الاستثماري و 11,1٪ للتجاري، أي أن هناك ارتفاعا في الطلب على السكن الاستثماري على حساب السكن الخاص.

وذكر التقرير أنه عند مقارنة أداء الشهور الأربعة الأولى من العام الحالي بمثلها من عام 2011، نلاحظ ارتفاعا في سيولة السوق بنحو 9,4٪، إذ بلغت، للعام الجاري، نحو 1,27 مليار دينار، مقابل نحو 1,16 مليار دينار، للفترة نفسها من العام الفات حيث ارتفعت قيمة بيعوات السكن الخاص والاستثماري بنحو 6,5 و 15,9٪، على التوالي، بينما انخفضت بيعوات السكن التجاري بنحو 8,4٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وانخفض، قليلا، نصيب السكن الخاص ونصيب التجاري من إجمالي قيمة البيوعات، من 55,3٪، لثلث السنة الفاتئة، إلى 53,8٪، لثلث السنة الجارية للسكن الخاص، ومن 7,4٪ إلى نحو 5,8٪، لثلث السنة الجارية للتجاري، بينما ارتفع نصيب السكن الاستثماري من 37,2٪ إلى نحو 39,4٪، لثلث السنة الجارية.

وأفاد التقرير بأنه رغم ارتفاع السيولة، للسوق بكامله، انخفضت قيمة الصفقة الواحدة، لما مضى من عام 2012، للسكن الخاص والاستثماري والتجاري بنحو 23,2 و 19,9 و 4,0٪، على التوالي، بينما ارتفع معدل قيمة الصفقة الواحدة لبيوعات المخازن بنحو 47,6٪، وإذا استثنينا المخازن لصفقة نصيبها في التداول، كان التغيير اللافت في الانخفاض الكبير في معدل قيمة الصفقة الواحدة، للسكن الخاص، ولكنه لا يعكس اتجاه الأسعار وإنما تفصيليات المستفيد النهائي لمساحات أصغر وفي مناطق أخص، وربما بعض الاتجاه إلى تملك الشقق، ولكننا لا نملك معلومات تفصيلية حول مبيعات السكن الخاص للدخول إلى التفاصيل. ولو افترضنا استمرار سيولة السوق، خلال ما تبقى من السنة و 8 أشهر - عند المستوى نفسه، فستبلغ قيمة تداولات السوق - عقودا وكالات - نحو 3795,3 مليون دينار، وهي أعلى بما قيمته 914,6 مليون دينار ونسبته 31,7٪ عن المستوى الفعلي لعام 2011 بسبب الاندفاع في سيولة سوق العقار بعد شهر أبريل 2011، إن تحقق، فيسكنون الاتجاه إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار، مع ميل إلى الاستثمار فيه على حساب الاستخدام النهائي، نتيجة انسحاب المخاطر وارتفاع العائد عليه مقارنة بالودائع.

صعب، خلال أسبوع، للنجاح أو الفشل في تشكيل حكومة تكشف جديدة، وهناك اتفاق عام بأن أوروبا هي مطب أو خلاص الاقتصاد العالمي من أزمته، والمخاطر السياسية تبدو في ازدياد، كما ذكرنا، وعلينا مراقبة في ارتقاء برلين، المرتقب بين ميركل وهولاند، لقياس الخلل، المحتمل على مستوى العقار، ومتابعة التطورات على الساحة اليونانية واحتمالات التكتك على مستوى الأعضاء، ومن المؤكد أن الوضع ليس قاتما كما يبدو، ولا يقارن بأحداث عام 2011، فموافق زمن الانتخابات وغيرها الواقع بشكل جوهري، ولكن الانطباقات وخيمة على مستوى الإقليم، لو تحقق السيناريو المخيف على أداء الاقتصاد العالمي، والمخاطر الزادات باتجاهه، والمهم، على المستوى المحلي، أمران، الأول أن الاستقرار الاقتصادي المحلي ومعه السياسي والاجتماعي، خاضع لتغيرات ليست لدينا قدرة على التحكم بها - سوق النفط - المرتبط بآداء الاقتصاد العالمي، والثاني، هو أن

وذلك في حدود الإفراز الطبيعي للديموقراطية، ما يهينا هو انطباقات تلك التغييرات على أوضاع الاقتصاد العالمي، ففي انتخابات الرئاسة الفرنسية الأسبوع الفات، خسر الرئيس الفرنسي ساركوزي وهو داعية لسياسات التقشف وحليف ميركل وهولاند، لقياس السياسة الأوروبية للخروج من الأزمة، لصالح الاشتراكي هولاند الداعي لإعادة التفاوض الأوروبي حول سياسات التقشف وحرصه على أولوية تحفيز النمو، وللسنا هنا نهتم بأي منهما على حق، فالخلاف على أشده بين المرستين، ووحده الزمن قادر على حسسه، ولكن، ما حدث يعني إضعاف سلطة اتخاذ القرار على المستوى الأوروبي، وهي سلطنة تحتاج، أكثر من أي وقت مضى، إلى وحدة الموقف وقوته، وزاد من مخاطر الانقسام نتائج الانتخابات اليونانية، حين خسر حزب الائتلاف الحاكم أغلبيتها المطلقة في البرلمان، حيث صوت نحو 75,5٪ من الناخبين ضد سياسات التقشف، وأمام اليونان اختبار

اقتصادها، وهي صاحبة تاريخ طويل من حرق القوانين والأنظمة، ولا نستبعد احتمال اختراق الأنظمة الجديدة، ولا نعتقد، أيضا، جدوى الاحتفاظ بمؤشري السوق الآخرين، أي السعري والوزني، فلا معنى لمؤشرين لنفس السوق يسيران في اتجاهين معاكسين، أحيانا، ولا نعرف كيف يمكن أن تكون قراءة المؤشر الثالث بالمقارنة معهما بما يسببه ذلك من ارتباك، فالأصل في المؤشرات، هو قياس التطور على ثروات المستثمرين في أسواقها، ولا يمكن لتلك الثروات أن تزيد وتقلص في الوقت عينه في السوق ذاته، ونعتقد أن المؤشر الجديد سوف يعطي أفضل وسيلة قياس للحركة في السوق، ومن يريد قراءة غير ذلك، فهناك مؤشرات خاصة أخرى يمكنه الاستعانة بها.

كما ذكر التقرير حول مخاطر الاقتصاد العالمي أن الحكومات تتغير في زمن الأزمات من دون اهتمام بلونها السياسي، فاليسار يخسر في إسبانيا واليونان، مثلا، واليمين يخسر في إيطاليا وفرنسا،

مقارنة بنحو 11,8٪ للفترة نفسها من عام 2011، وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات قد سجل ارتفاعا، بلغ قدره 721,3 مليون دينار ونسبته 5,4٪، لتصل إلى 14181,1 مليون دينار، مقابل 13459,8 مليون دينار، في نهاية عام 2011، وبلغ ارتفاع إجمالي الموجودات نحو 1428 مليون دينار، أي ما نسبته 11,2٪، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2011، حين بلغ 12753,1 مليون دينار. وارتفع بند مديدين بنحو 119,8 مليون دينار، أي بما نسبته 2,9٪، وصولا إلى 5984,7 مليون دينار (42,2٪ من إجمالي الموجودات) مقارنة بـ 5964,8 مليون دينار في نهاية عام 2011 (43,6٪ من إجمالي الموجودات)، وارتفع نحو 320,7 مليون دينار، أي بما نسبته 5,7٪، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، حين كان نحو 5663,9 مليون دينار (44,4٪ من إجمالي الموجودات)، وارتفع بند موجودات مالية متاحة للبيع بنحو 54,2 مليون دينار، أي بما نسبته 4,2٪، وصولا إلى 1356,3 مليون دينار (9,6٪ من إجمالي الموجودات)، مقارنة بـ 1302,2 مليون دينار، في نهاية عام 2011.

إلى 15,7 مليون دينار مقارنة بـ 22,8 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وانخفض أيضا بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1,2 مليون دينار، أي بما نسبته 11,7٪، أي من نحو 16,6 مليون دينار، في مارس 2011، إلى نحو 14,7 مليون دينار، بينما ارتفع بند صافي ربح من عمليات أخف بنحو 4,6 ملايين دينار، وتحول من خسارة بنحو 156 ألف دينار إلى ربح بنحو 4,4 ملايين دينار. وارتفع بند إيرادات تمويل بنحو 3,6 ملايين دينار، أي بما نسبته 2,9٪ من نحو 124,6 مليون دينار إلى نحو 128,2 مليون دينار. وبالمقابل تراجعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بنسبة أكبر من انخفاض مجموع الإيرادات، إذ بلغت نسبة التراجع 8,4٪، أي من نحو 138,2 مليون دينار إلى نحو 126,6 مليون دينار، نتيجة خفض كبير في بند مخصص انخفاض في القيمة من 51,7 مليون دينار في نهاية مارس 2011 إلى نحو 38,2 مليون دينار في نهاية مارس 2012، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 26٪، وحق هامش صافي الربح لمساهمي البنك نحو 11

تداول تقرير الشال الاقتصادي نتائج بيت التمويل الكويتي خلال الشهور الـ 3 الأولى من العام الحالي والمتتية في 31 مارس 2012، وهي تشير إلى أن البنك قد حقق أرباحا مساهمية، بعد خصم الضرائب والزكاة، بلغت نحو 18,9 مليون دينار، بارتفاع بلغ مقداره 3,5 ملايين دينار، ونسبته 22,7٪، مقارنة بنحو 15,4 مليون دينار، للفترة ذاتها من عام 2011. والسبب الرئيسي لارتفاع أرباح البنك هو انخفاض جملة المصروفات بنسبة أكبر من انخفاض في جملة الإيرادات للفترة نفسها، وبالتفصيل، انخفضت جملة الإيرادات، في مارس 2012، بنحو 9,8 ملايين دينار، أي بما نسبته 5,1٪، وصولا إلى 182,8 مليون دينار، مقارنة بـ 192,5 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، ومن أهم أسباب تراجعها، انخفاض بند إيرادات الاستثمارات بنحو 8,9 ملايين دينار وصولا إلى 19,7 مليون دينار، مقارنة بنحو 28,6 مليون دينار، للفترة نفسها من العام السابق، وانخفض، أيضا، بند إيرادات أخرى بنحو 7,1 ملايين دينار، أي بما نسبته 3,1٪، وصولا

## البنك المركزي الألماني يحذر هولاند من مغبة تعديل المعاهدة المالية الأوروبية

تمكن البنك المركزي الأوروبي من اتخاذ اجراءات دعم الاقتصاد أو اقراض الدول مباشرة، أن «تعديل أنظمة (البنك المركزي الأوروبي) سيكون خطيرا». وأضاف فايدمان أن «الوظائف والنمو الاقتصادي ثمرة المبادلات التجارية، البنك المركزي الأوروبي هو الأكثر أهمية للمساهمة في استقرار العملة الأوروبية». وفي مجال التضخم، قال فايدمان «ينبغي انتظار البرنامج النهائي لحكومة» فرسوا هولاند.

برلين - أ.ف.ب: صرح رئيس البنك المركزي الألماني ينس فايدمان بأن رغبة الرئيس الفرنسي المنتخب فرانسوا هولاند في تعديل معاهدة البنك المركزي الأوروبي والمعاهدة المالية الأوروبية أو زيادة الديون، تشكل أمرا خطيرا، وفي هذه المقابلة مع صحيفة سود دويتشه تسابوتونج، ذكر فايدمان أيضا اليونان بالتحذيرات التي تحت طائلة تعليق المساعدات المالية لها. وقال ردا على سؤال حول اقتراح هولاند خلال حملته الانتخابية

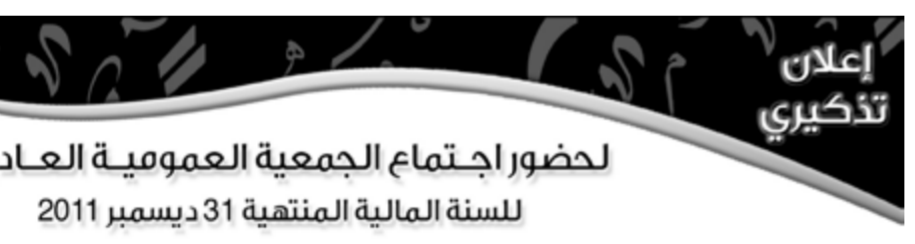
## مستثمرو الشرق الأوسط ينتهون إلى أفريقيا تدريجياً

في بنك ستاندرد تشارترد البريطاني (نلاحظ مزيدا من الاهتمام، لكن لم تر الكثير من هذا الاهتمام يتيلور إلى صفقات حتى الآن»، و«بلغت «رويتزن» في مقابلة على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي لأفريقيا أن «صناديق الثروة السيادية الأوروبية أو سطية مهتمة جدا بأفريقيا، وأن التحدي الذي يواجهونه هو أن الحجم الذي يريدون الاستثمار به أكبر كثيرا مما تستطيعه القارة في الوقت الراهن».

أديس أبابا - رويترز: في ظل وفرة السيولة لدى مستثمري الشرق الأوسط بفضل النفط والغاز وقلّة فرص النمو في الأسواق المتقدمة زاد تطلع هؤلاء المستثمرين إلى أفريقيا. ورغم أن القارة السريعة النمو تزخر بالفرص إلا أن مصرفين يقولون إن هناك مجموعة من التحديات تواجه مستثمري الشرق الأوسط لاسيما بسبب صغر حجم الصفقات المحتملة. وقالت ديانا لايفيلد الرئيسية التنفيذية لمنطقة أفريقيا

## حين يتم طرح الشركة بالبورصة 18 الجاري أحد مؤسسي «فيسبوك» يتخلى عن جنسيته الأمريكية لدفع ضرائب أقل

واشنطن: ذكرت تقارير صحافية أن ادواردو سافارين، احد مؤسسي شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، تخلى عن جنسيته الأمريكية، الامر الذي سيجتج له دفع ضرائب أقل حين يتم طرح الشركة بالبورصة في 18 الجاري. وقال توم غودمان، المتحدث باسمه، ان سافارين وهو من اصل برازيلي وحصل على الجنسية الاميركية عام 1998، اصبح من قاطني سنغافورة، حيث يعيش في الفترة الراهية لاسباب تتعلق بالعمل. وأوضح انه سيعيش في سنغافورة لفترة غير محددة حيث يعتبرها مركز عملياته نظرا لاستثماراته في شركة منتشرة في الولايات المتحدة وآسيا وأوروبا. ونقلت صحيفة «واشنطن بوست» التي اوردت النبا عن ادواردو كلينبارد الخبير في الشؤون الضريبية قوله ان تخلي سافارين عن جنسيته الاميركية «سيخفف عنه الاعباء الضريبية»، خاصة



**حضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للجنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2011**

يسر مجلس إدارة شركة **السلام القابضة** دعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة وذلك يوم الأحد الموافق 2012/5/20 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مبنى دار الموضي - المجمع التجاري - الدور الأول، وذلك مناقشة جدول الأعمال التالي:

**جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية**

- 1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والمصادقة عليه.
- 2- سماع تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية للجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والموافقة عليه.
- 3- سماع تقرير مراقبي الحسابات للجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والموافقة عليه.
- 4- مناقشة البيانات المالية للجنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 والمصادقة عليها.
- 5- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح تقديمية للمساهمين بنسبة 5% من القيمة الاسمية لتسهم بواقع (5 فلس لتسهم الواحد) وذلك للمساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.
- 6- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بعدم صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 7- تجديد تفويض مجلس الإدارة بشرء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من أسهمها وفقاً للمرسوم بالتقانون رقم 132 لسنة 1986 وقرار وزارة التجارة والصناعة رقم 10/1987 الصادر بتنفيذهما لا مع أحكام القانون والنظام الأساسي للشركة وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- 8- الموافقة على وقف الاقتناع الاحتياطي الاختياري لعام 2011.
- 9- الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
- 10- إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة في كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011.
- 11- تعيين أو إعادة تعيين مراقبي الحسابات للجنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2012 وتخويل مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.
- 12- تعيين أو إعادة تعيين هيئة الرقابة الشرعية للجنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2012 وتخويل مجلس الإدارة لتحديد أتعابهم.



\* على السادة المساهمين الكرام مراجعة الشركة الكويتية للتماسة بمقرها الكائن في: مبنى سوق الكويت للأوراق المالية - وذلك لاستلام بطلبات الحضور خلال أوقات العمل الرسمي للشركة المذكورة.

## وثائق حكومية سرية تلقي الضوء على عيوب اليورو

إيلاف: كشفت صحيفة «دير شبيغل» عن وثيقة سرية صدرت عن الحكومة الألمانية تظهر أن المستشار الألماني السابق هيلموت كول كانت لديه شكوك عميقة حول العملة الأوروبية المشتركة عند عرضها في العام 1998، معتبرا أن إيطاليا هي الحلقة الأضعف في منخلة اليورو. وكان ذلك قبل وقت قصير من مغادرته إلى بروكسل، عندما قال كول إن «نقل الدين» سيصبح واضحا في عجلة نهاية الأسبوع، معتبرا أن قرار إقامة الاتحاد النقدي كان سببا في «احتفال بهيج». بعد ذلك بوقت قصير، في 2 مايو 1998، توصل كول ونظرأوه إلى قرار بالغ الأهمية، وأصبحت إحدى عشرة دولة جزءا من العملة الأوروبية الجديدة، بما في ذلك ألمانيا وفرنسا ودول البلطوكس - وإيطاليا.

تاريخ التقييم	3 مايو 2012
القيمة الصافية لتسهم	0.61218 KWD
أداء المستدوق (منذ بداية السنة)	2.42%
أداء مؤشر MSC1 الكويت (منذ بداية السنة)	1.99%



### صندوق الوطني للأسهم الكويتية

إدارة كول، يشير إلى أن الآباء المؤسسين لليورو كانوا يدركون عجز هذه العملة بشكل جيد، لكنهم ساروا قديما في هذا المشروع بصرف النظر عن سلبياته. وفي استجابة لطلب من قبل صحيفة دير شبيغل، فإن الحكومة الألمانية نشرت للمرة الأولى، مئات الصفحات من الوثائق منذ العام 1994 حتى 1998 بشأن اعتماد اليورو، وإدراج إيطاليا في المنطقة.